



النشرة اليومية

Sunday, 01 Sep, 2024



أخبار
الطاقة



الرياض النفط يستقر على انخفاض مع ارتفاع العرض

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الربع الثالث وجدلوا ضد خفض سعر الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الشهر المقبل.

ويمكن أن يؤدي انخفاض الأسعار إلى تعزيز النمو الاقتصادي والطلب على النفط. وقال فلين من مجموعة برايس فيوتشرز: "يمكن أن تعزز هذه الزيادة المتواضعة في التضخم بشكل أساسي أننا لن نحصل إلا على تخفيض بمقدار ربع نقطة مئوية وسيتعين على أولئك الذين يأملون في النصف الانتظار". وفي مكان آخر، قالت مؤسسة النفط الوطنية الليبية إن عمليات الإغلاق الأخيرة لحقول النفط تسببت في فقدان ما يقرب من 63% من إجمالي إنتاج النفط في البلاد، مع استمرار الصراع بين الفصائل الشرقية والغربية المتنافسة. ويمكن أن تصل خسائر الإنتاج إلى ما بين 900 ألف ومليون برميل يوميا وتستمر لعدة أسابيع، وفقا لمجموعة رايبندان الاستشارية. وأعلنت الحكومة الليبية التي تتخذ من شرقها مقرا لها عن إغلاق جميع حقول النفط يوم الاثنين، مما أوقف الإنتاج والصادرات ودفع النفط إلى الاستقرار عند أعلى مستوى له في حوالي أسبوعين في 26 أغسطس.

وقال محللو آي ان جي، في مذكرة للعملاء: "إن الإغلاق المطول من ليبيا سيعطي أوبك + المزيد من الراحة في زيادة العرض في الربع الرابع من عام 2024 كما هو مخطط له حاليا"، مضيفين أن التعطيل القصير من شأنه أن يجعل قرار المجموعة أكثر صعوبة. وقالوا، "في ظل هذا السيناريو، نعتقد أنهم سيترددون في جلب إمدادات إضافية إلى السوق عندما لا تزال هناك مخاوف بشأن الطلب".

تراجعت أسعار النفط في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، حيث وزن المستثمرون توقعات ارتفاع إمدادات أوبك+ بدءا من أكتوبر، إلى جانب تساؤل الآمال في خفض أسعار الفائدة الأميركية الشهر المقبل، بعد البيانات التي تظهر إنفاقا قويا للمستهلكين.

استقرت العقود الآجلة لخام برنت للتسليم في أكتوبر، والتي تنتهي صلاحيتها يوم الجمعة، بانخفاض قدره 1.14 دولار، أو 1.43%، عند 78.80 دولارا للبرميل، مما يمثل انخفاضا بنسبة 0.3% للأسبوع و2.4% لهذا الشهر، واستقرت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط بانخفاض 2.36 دولار، أو 3.11%، إلى 73.55 دولارا، بانخفاض قدره 1.7% في الأسبوع وانخفاض بنسبة 3.6% في أغسطس.

ومن المقرر أن تمضي منظمة البلدان المصدرة للنفط والحلفاء، المعروفين باسم أوبك+، في زيادة إنتاج النفط المخطط لها اعتبارا من أكتوبر، حيث تعهد بعض الأعضاء بالتخفيضات الليبية للتعويض عن الإفراط في الإنتاج لمواجهة تأثير تباطؤ الطلب.

وقال فيل فلين، المحلل في مجموعة برايس فيوتشرز: "كان حديث أوبك+ عن المضي قدما في تقليل تخفيضات الإنتاج هو العنوان الرئيس الذي أغرقنا حقا اليوم". وفي الوقت نفسه، استجاب المستثمرون للبيانات الجديدة التي أظهرت أن الإنفاق الاستهلاكي الأميركي زاد بقوة في يوليو، مما يشير إلى أن الاقتصاد ظل على أرض أكثر ثباتا في وقت مبكر من



وقال محللون في بنك إيه إن زد في مذكرة: "السوق قلقة بشأن التوقعات متوسطة الأجل، حيث تبدو أرصدة النفط لعام 2025 ضعيفة". وقالوا: "نعتقد أن أوبك لن يكون أمامها خيار سوى تأجيل التخلص التدريجي من تخفيضات الإنتاج الطوعية إذا كانت تريد أسعارًا أعلى".

وانتعشت أسعار الخام من الخسائر الأخيرة هذا الأسبوع حيث قدم إغلاق الإنتاج في ليبيا، إلى جانب تقارير عن خفض الإنتاج العراقي المخطط له، توقعات أكثر تشددًا للإمدادات. كما ساعدت علامات المرونة الاقتصادية الأميركية الأسعار، وكذلك الرهانات المستمرة على خفض أسعار الفائدة.

ولكن هذا تم تعويضه بالمخاوف من أن الطلب العالمي على النفط سوف يبرد مع انتهاء موسم الصيف الذي يعتمد على السفر. وأبقت البيانات الاقتصادية الضعيفة من الصين المخاوف من تباطؤ أكبر مستورد للنفط في العالم قائمة إلى حد كبير.

ولا يزال كلا الخامين القياسيين برنت والأميركي العقدين منخفضين بنسبة تتراوح بين 1.7% إلى 2.5% في أغسطس، وهو ثاني انخفاض شهري على التوالي، بعد أن هبطا إلى أدنى مستوياتها في سبعة أشهر في وقت سابق من أغسطس مع تزايد المخاوف من تباطؤ الاقتصاد العالمي مما أضر بتوقعات الطلب. في حين هدأت هذه المخاوف في الغالب خلال الشهر، إلا أن المخاوف بشأن تباطؤ الطلب لا تزال قائمة، خاصة وسط إشارات إيجابية قليلة من الصين، أكبر مستورد للنفط. ومع ذلك، ساعد تحسن المشاعر تجاه الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للوقود في العالم، في تقليص خسائر النفط. وكان احتمال خفض أسعار الفائدة في سبتمبر هو المحرك الأكبر لهذا الاتجاه، بعد سلسلة من الإشارات الحمائية من بنك الاحتياطي الفيدرالي.

وقال تيم سنايدر، كبير الاقتصاديين في ماتادور إيكونوميكس: "من المثير للاهتمام أن نرى أن إغلاق إنتاج النفط الخام في ليبيا له مثل هذا التأثير على أسعار السوق في يوم من الأيام وتجاهل تماما التالي". وأضاف سنايدر: "يبدو لي الآن أن هناك الكثير من القصور الذاتي السلبي في السوق مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار".

ومن المتوقع أيضا أن تقلص الإمدادات العراقية بعد أن تجاوز إنتاج البلاد حصتها من أوبك +، وفقا لما قاله مصدر على دراية مباشرة بالمسألة لرويترز يوم الخميس. ويخطط العراق لخفض إنتاجه النفطي إلى ما بين 3.85 مليون و3.9 مليون برميل يوميا الشهر المقبل.

وفي الولايات المتحدة، لم يتغير عدد منصات النفط النشطة، وفتح علامة تبويب جديدة عند 483 هذا الأسبوع، لكنه ارتفع بمقدار واحد في أغسطس، كما قالت بيكر هيوز.

وقالت بريانكا ساشديفا، المحللة البارزة للسوق في فيليب نوبا: "تضخمت المخاوف المستمرة بشأن الإمدادات الليبية بسبب خطط العراق لترويض الإنتاج، والتي يمكن أن تؤثر مجتمعة على الإمدادات العالمية من النفط".

ومع ذلك، لا تزال التوقعات الاقتصادية القاتمة للصين، أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، تشكل رياحا معاكسة مستمرة للطلب على النفط. كما توقف أكثر من نصف إنتاج ليبيا من النفط، أو نحو 700 ألف برميل يوميا، يوم الخميس وتوقفت الصادرات في عدة موانئ بعد مواجهة بين الفصائل السياسية المتنافسة.

ولا تزال المخاوف بشأن الطلب تثقل كاهل السوق، حيث أظهرت بيانات المخزونات الأميركية انخفاض مخزون الخام للأسبوع المنتهي في 23 أغسطس بنحو الثلث عن المتوقع.



الرياض ارتفاع أسعار الكبريت في السوق السعودي مع انتعاش طلب الكيماويات الزراعية

ومما زاد من تعقيد هذه التحديات، تعرض ناقلة نפט تحمل العلم اليوناني مؤخراً لهجوم عدة مرات في البحر الأحمر، مما أدى إلى اندلاع حريق وفقدان قوة محرك السفينة وقدرتها على المناورة، كما ذكرت عمليات التجارة البحرية في المملكة المتحدة. وقد أدى هذا الحادث إلى تعطيل سلسلة التوريد المتوترة بالفعل، مما أدى إلى تفاقم اختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق الكبريت.

ومع بقاء الطلب من شركات الكيماويات الزراعية دون تلبية، استمرت أسعار الكبريت في الارتفاع. بالإضافة إلى ذلك، عكس الفارق المتزايد بين أسعار النفط الخام والكبريت المشاعر السعودية المتنامية في سوق الكبريت، مما يؤكد تأثير هذه الاضطرابات على ديناميكيات تسعير السلع الأساسية.

بينما تشهد سوق الكبريت الأمريكية حالياً مشاعر صعودية، مدفوعة باضطرابات كبيرة في سلسلة التوريد بسبب الإضرابات العمالية المستمرة في كندا، وهي دولة مصدرة رئيسية. تؤثر هذه الإضرابات على توازن العرض والطلب. وأدى عدم اليقين المحيط بالسكك الحديدية الكندية، مع وجود علامات على إضراب أو إغلاق وشيك، إلى زيادة المخاوف بشأن توفر الصادرات من فانكوفر.

في حين تعتقد العديد من مصادر الصناعة أن هذه النزاعات العمالية سيتم حلها بسرعة، فإن إمكانية حدوث اضطرابات مطولة قد تؤثر بشكل كبير على إمدادات تصدير الكبريت. ويتفاقم هذا الوضع بسبب التأخيرات السابقة في الصادرات الناجمة عن حرائق الغابات الواسعة النطاق في كندا.

يشهد سوق الكبريت اتجاهًا صعوديًا في كل من الشرق الأوسط والولايات المتحدة، مدفوعًا بانقطاعات كبيرة في سلسلة التوريد. وفي الشرق الأوسط، ساهمت عدة عوامل منها انتعاش الطلب على الكبريت، وخاصة في منطقة البحر الأحمر، حيث تؤدي الهجمات المستمرة إلى تفاقم الوضع.

وفي الوقت نفسه، يتأثر سوق الكبريت في الولايات المتحدة بشكل مماثل بانقطاعات سلسلة التوريد الناجمة عن الإضرابات على السكك الحديدية الكندية، مما يؤثر بشكل أكبر على معنويات السوق ويساهم في الاتجاه الصعودي المستمر.

في السوق السعودية، شهد سوق الكبريت زيادة ملحوظة خلال الأسبوع المنتهي في 23 أغسطس، حيث ارتفعت الأسعار بنسبة 3.63% لتستقر عند 114 دولارًا أمريكيًا للطن المترى، تخليص ميناء الجبيل. وقد حدث هذا الارتفاع على الرغم من انخفاض تكاليف الإنتاج بسبب انخفاض أسعار النفط الخام، والذي كان من شأنه عادة أن يخفض أسعار الكبريت.

ومع ذلك، كان ارتفاع السوق مدفوعًا في المقام الأول بالطلب المتزايد من شركات الكيماويات الزراعية في المصب، إلى جانب التوترات الجيوسياسية المستمرة في منطقة البحر الأحمر. وقد أثرت الأزمات المستمرة في البحر الأحمر بشكل كبير على سلسلة التوريد، مما ساهم في الضغط التصاعدي على أسعار الكبريت.



بقيمة 28.9 مليار ريال (7.7 مليار دولار)، ومن المتوقع أن يرفع المشروع طاقة معالجة الغاز في المعمل من 2.5 إلى ما يصل لنحو 4 مليارات قدم مكعبة قياسية يوميًا.

ويُتوقع أن تُسهم طاقة المعالجة الإضافية التي تبلغ 1.5 مليار قدم مكعبة قياسية يوميًا في إستراتيجية الشركة لرفع إنتاج الغاز بأكثر من 60% بحلول عام 2030، مقارنة بمستويات 2021. ويعكس هذا المشروع هدف أرامكو السعودية بزيادة إمدادات الغاز الطبيعي، ودعم جهود خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وتوفير المزيد من النفط الخام لتحقيق قيمة مضافة لأعمال التكرير والتصدير. وتمضي أرامكو قُدماً في تحقيق هدف الشركة الإستراتيجي المتعلق بزيادة إنتاج الغاز. كما تدعم هذه التوسعة طموحها لتطوير أعمال الهيدروجين منخفض الكربون، في حين تُعد السوائل المصاحبة لإنتاج الغاز كماً ذات أهمية في صناعة البتروكيماويات. ولدى أرامكو مشروع تحميل الكبريت المصهور على صهاريج السكك الحديدية في معمل الغاز في واسط، المشروع الأكبر في العالم لتحميل الكبريت المصهور على صهاريج سكك حديدية، والذي يدعم خطط المملكة الاستراتيجية بمد الكبريت المصهور إلى مشروع مدينة وعد الشمال الصناعية للفوسفات في منطقة الحدود الشمالية. ووفرت الشركة إمدادات الكبريت المنصهر اللازمة للصناعات المعتمدة على حمض الفوسفوريك في المنطقة، بعد أن أكملت بنجاح مشروع مرافق السكك الحديدية لتحميل الكبريت الذي يحمل الكبريت المُنتج في معامل الشركة للغاز في واسط والبري والخرسانية إلى مدينتي وعد الشمال ورأس الخير، وذلك في 2019. وقد تضمّن المشروع إنشاء أكبر مرفقين من مرافق السكك الحديدية في المنطقة في معمل الغاز في واسط والبري، شبكة من خطوط السكك الحديدية الفرعية، ومحطات تحميل الكبريت المنصهر، بالإضافة إلى تركيب شبكة من خطوط الأنابيب الحرارية بطول 21 كيلومترًا لنقل الكبريت المنصهر.

وعلى الرغم من انخفاض تكاليف إنتاج الكبريت، نتيجة لانخفاض أسعار النفط الخام، فإن السوق تواصل الحفاظ على مسارها الصعودي بسبب التأخيرات المستمرة في الواردات من كندا. وقد أدى الاضطراب في سلسلة التوريد إلى عدم تلبية الطلب من قطاع الكيماويات الزراعية، مما ساهم في الضغط التصاعدي على أسعار الكبريت. ونتيجة لذلك، تظل سوق الكبريت في الولايات المتحدة ضيقة، حيث تطفئ مخاوف العرض على انخفاض تكاليف المواد الخام، وتبقي الأسعار مرتفعة.

ووفقاً لموقع كيم اناليسست المتخصص في الصناعة الكيماوية، من المتوقع أن يستمر سوق الكبريت في مواجهة اتجاهات صعودية بسبب الاضطرابات المستمرة في سلسلة التوريد والتي تخلق اختلالات كبيرة بين العرض والطلب. ومن المرجح أن يتفاقم الوضع مع مواسم الزراعة القادمة في كل من منطقتي الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية، حيث من المتوقع أن يرتفع الطلب على الكبريت.

ومن المتوقع أن يدفع هذا الطلب المتزايد، إلى جانب التحديات اللوجستية الحالية، سيناريو السوق إلى الارتفاع، مما يدفع الأسعار إلى الارتفاع مع كفاح العرض لتلبية الاحتياجات المتزايدة للقطاعات المصب.

وتعتبر المملكة العربية السعودية منتج ومصدر رئيس للكبريت، وتنفذ شركة أرامكو السعودية، إحدى الشركات المتكاملة والرائدة عالمياً في مجال الطاقة والكيماويات، عدة مشاريع لإنتاج الكبريت، وستضيف توسعة معمل الغاز في الفاضلي التابع لها بالمنطقة الشرقية، 2300 طن متري إضافي يوميًا لإنتاج الكبريت، ويُتوقع اكتمالها بحلول نوفمبر 2027.

في وقت، تنفذ أرامكو توسعة ضخمة في معمل الفاضلي



ويُسهم المشروع في نقل 5400 طن متري يوميًا من الكبريت إلى مرافق شركة معادن في وعد الشمال، عبر خط السكة الحديدية شمال-جنوب، الذي يمتد لأكثر من 1400 كم، ويُدار بصورة كاملة من المؤسسة العامة للخطوط الحديدية (سار). وإلى جانب الفائدة الاقتصادية المرجوة من هذا المشروع، فإن له أثرًا كبيرًا في حماية البيئة ورفع مستوى السلامة على الطرق، من خلال النقل الآمن للكبريت المنصهر عبر عربات القطار المصممة خصيصًا لعزل الكبريت.



الاقتصادية

ربط مزارع مستهدفة في السعودية بشبكة الكهرباء لتخفيف استخدام الوقود السائل

تعتزم السعودية ربط مزارع مستهدفة بالشبكة الكهربائية العامة للتخفيف من استخدام الوقود السائل في القطاع الزراعي ضمن برنامج يهدف إلى إزاحة أكثر من مليون برميل مكافئ يوميا من الوقود السائل بحلول 2030 في قطاعات المنافع، والصناعة، والزراعة.

وقالت وزارة البيئة والمياه والزراعة في بيان إن أصحاب مزارع مستهدفة سيتاح لهم التقدم إلكترونيا لتسجيل طلباتهم في خدمة إيصال الشبكة الكهربائية إلى حيازاتهم الزراعية.

يبلغ الإنتاج الزراعي في السعودية أكثر من 11 مليون طن سنويا، وزادت نسبة تمويل الاستثمارات الزراعية بنحو 1000 % خلال السنوات الـ 5 الأخيرة، كما رفعت البلاد نسب الاكتفاء الذاتي لكثير من السلع الأساسية.



الاقتصادية

"أكواباور" توقع اتفاقيات تمويل 3 مشاريع لإنتاج الطاقة في السعودية بـ 9.7 مليار ريال

تبلغ %34.9.

وقعت شركة أكوا باور اتفاقيات تمويل لـ 3 مشاريع رئيسة لإنتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية في السعودية بمناطق (حضر والمويه والخشبي) تقع في منطقة مكة المكرمة و منطقة القصيم وبقدرة إنتاجية تبلغ 2,000 ميغاواط و2,000 ميغاواط و1,500 ميغاواط على التوالي، و تبلغ قيمة التمويل 9.7 مليار ريال (2.6 مليار دولار)، وتبلغ مدة التمويل نحو 27.3 عام.

وقعت اتفاقيات التمويل شركات المشاريع المثلة في "بريق للطاقة المتجددة" و"مويه للطاقة المتجددة" و"نبعة للطاقة المتجددة" والملوكة من قبل شركة أكوا باور وبديل (إحدى الشركات المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة) وشركة أرامكو السعودية للطاقة.

قالت الشركة في بيانها على "تداول" اليوم الأحد إن حصتها تبلغ في كل شركة من شركات المشاريع الثلاثة %35.1.

أوضحت الشركة أن الجهة الممولة تتمثل في تحالف تمويلي مكون من بنوك محلية وإقليمية ودولية هي: (البنك السعودي الفرنسي، بنك الإمارات دبي الوطني، بنك أبوظبي الأول، بنك إتش إس بي سي، بنك ميزوهو، بنك الرياض، البنك الأهلي السعودي، بنك ستاندر تشارترد).

أكدت الشركة أن الهدف من التمويل يأتي لتطوير وتصميم وإنشاء وتشغيل ثلاث محطات طاقة شمسية كهروضوئية. مبينة أن شركة "بديل" المملوكة بشكل كامل لصندوق الاستثمارات العامة شريكا في شركات المشاريع الثلاثة بحصة



الشرق الأوسط

توقف ميناء الحريقة الليبي عن التصدير بسبب شح الإمدادات

إن إغلاق حقول نفطية في الآونة الأخيرة تسبب في فقد 63 في المائة تقريباً من الإنتاج الكلي للنفط في البلاد.

قال مهندسان في ميناء الحريقة الليبي، السبت، إن الميناء متوقف الآن عن العمل والتصدير بسبب عدم ضخ النفط الخام، وسط خلاف بين حكومتين في شرق وغرب البلاد أسفر عن غلق معظم الحقول.

وتهدد أزمة تأججت، الأسبوع الماضي، بشأن السيطرة على مصرف ليبيا المركزي بموجة جديدة من عدم الاستقرار في بلد من كبار منتجي النفط منقسم بين فصائل في الشرق والغرب.

وتطالب الإدارة التي تتخذ من شرق البلاد مقراً وتسيطر على حقول تشكل إنتاج ليبيا النفطي بالكامل تقريباً، السلطات في الغرب بالتراجع عن قرار تغيير محافظ المصرف المركزي، وهو منصب مهم في دولة تمثل فيها السيطرة على إيرادات النفط مغنماً كبيراً لأي فصيل.

وقال المهندسان، وفقاً لوكالة «رويترز»، إن الصادرات عبر ميناء الحريقة توقفت بعد تخفيض الإنتاج وشبه الإيقاف الكامل للحقل، وهو مصدر الإمدادات الرئيسي للميناء. وأضافا: «الخزانات شبه فارغة... آخر شحنه خرجت بالأمس من الميناء».

ينتج حقل «السريير» عادة نحو 209 آلاف برميل يومياً. وضخت ليبيا إجمالي نحو 1.18 مليون برميل يومياً في يوليو (تموز).

وقالت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، في بيان، الجمعة،



الشرق الأوسط

«سينوكيم» الصينية للنفط تخطط للخروج من مشروع مشترك في أميركا مع «إكسون»

«سينوكيم» على الحصة من شركة «بايونير ريسورسز» في عام 2013 مقابل 1.7 مليار دولار، عندما كان الإنتاج على مساحة 83 ألف فدان صافي (33590 هكتاراً صافياً) من الأراضي بموجب المشروع المشترك، نحو 10 آلاف برميل من المكافئ النفطي يومياً. وقال أحد المصادر إن أحدث إنتاج من الأرض بلغ في المتوسط أكثر من 44 ألف برميل من المكافئ النفطي يومياً، منها نحو 75 في المائة من النفط.

وأتمت شركة «إكسون» شراء شركة «بايونير» مقابل 60 مليار دولار في مايو (أيار)، وهي أكبر صفقة في موجة قياسية من الدمج في صناعة النفط الأميركية. وقد جعلت الصفقة «إكسون» أكبر منتج في حوض «بيرميان».

وقال رئيس مجلس إدارة «سينوكيم» السابق فرانك نينغ في عام 2017، إن الشركة أعادت تقييم أعمالها المتعثرة في مجال التنقيب عن النفط وإنتاجه في السنوات الأخيرة لتحويل التركيز إلى مواد جديدة وعلوم الحياة. ووفقاً لمصدر في الشركة، فإن مشروع «وولفكامب» المشترك هو أكبر أصول إنتاج النفط والغاز لشركة «سينوكيم» خارج الصين. كما تحاول الشركة بيع حصتها البالغة 40 في المائة في حقل «بيريفرينو» النفطي البرازيلي منذ عام 2017.

وأفادت «رويترز» بأن الاندماج الذي فرضته الدولة مع شركة «كيم تشاينا» في عام 2021 جلب صداماً جديداً لشركة «سينوكيم»، إذ اضطرت إلى إغلاق العديد من مصافي النفط في شرق الصين في وقت سابق من هذا العام لوقف الخسائر وسط تباطؤ الطلب الصيني على الوقود.

تخطط شركة «سينوكيم» الصينية للنفط والمواد الكيميائية المدعومة من الدولة لبيع حصتها البالغة 40 في المائة في مشروع مشترك للنفط الصخري في الولايات المتحدة مع شركة النفط العملاقة «إكسون موبيل»، والتي تقدر قيمتها بأكثر من ملياري دولار، حسبما قال أشخاص مطلعون على الأمر لـ«رويترز».

وقال أحد المصادر إن «سينوكيم» استأجرت في الأسابيع الأخيرة مصرفين استثماريين في «باركليز» لتقديم المشورة لها بشأن البيع المحتمل لحصتها في مشروع «وولفكامب» المشترك.

وأضاف المصدر أن «إكسون»، المالك والمشغل الرئيسي للمشروع المشترك، لها حق الرفض الأول في البيع. وحذرت المصادر من أن اعتبارات البيع في مرحلة مبكرة، وأن الصفقة مع «إكسون» أو الأطراف المهتمة الأخرى، والتي قد تشمل شركات النفط الوطنية الآسيوية المنافسة، ليست مضمونة. وقالوا إن «سينوكيم» قد تقرر الاحتفاظ بحصتها. وطلبت المصادر عدم الكشف عن هويتها لمناقشة المحادثات السرية.

ومن شأن البيع أن ينهي مشاركة شركة «سينوكيم» التي استمرت لأكثر من 11 عاماً في حوض «بيرميان» في تكساس، معقل ثورة الصخر الزيتي في الولايات المتحدة.

ولقد أدى النمو الهائل في الإنتاج في المنطقة على مدى تلك السنوات الـ11 إلى دفع الولايات المتحدة إلى قمة مخططات إنتاج النفط والتصدير العالمية. واستحوذت شركة



اقتصاد الشرق

هيمنة النفط الأميركية تعتمد على ركن هادئ في نيو مكسيكو

حوض برميان "منذ وباء كورونا، كان حوض برميان هو المصدر الكبير الوحيد لنمو الإمدادات. وبما أن زيادة إنتاج حوض برميان تتركز في ولاية نيو مكسيكو، فهذا يعني تقنياً أن سوق النفط العالمية تعتمد على ما يحدث هناك"، وفق ما قاله غاريت غولدينغ، الخبير الاقتصادي في مجال الطاقة لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس، خلال مؤتمر للقطاع عُقد في مدينة هوبس بولاية نيو مكسيكو في وقت سابق من هذا الصيف.

عندما أدى استخدام تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي، أو ما يعرف بالتصديع، قبل حوالي 15 عاماً إلى تسهيل الوصول إلى مكامن النفط والغاز الضيقة في مختلف أنحاء الولايات المتحدة، تدفقت شركات الحفر إلى أكبر حوض نفطي في البلاد، وهو حوض برميان.

يُعد هذا الحوض، الذي يمتد عبر أجزاء من ولايتي تكساس ونيو مكسيكو، أفضل وسيلة للولايات المتحدة لمواجهة نفوذ منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها (أوبك+)، الذين يؤثرون على أسعار النفط العالمية من خلال تنسيق إنتاج الخام.

كانت غالبية أنشطة الحفر في الولايات المتحدة تتركز في البداية حول منطقة ميدلاند داخل حوض برميان، حيث جذبت القوى العاملة المتمرسنة في قطاع الطاقة، إلى جانب القوانين التنظيمية اليسرة في ولاية تكساس، وشركات التنقيب، وشركات النفط الكبرى على حد سواء.

على بعد حوالي 100 ميل شرق روزويل، المشهورة بقصص الأجسام الطائرة المجهولة، يقع ركن يكسوه التراب بولاية نيو مكسيكو، يضم عدداً أكبر من الماشية مقارنة بتعداد السكان، ولكنه يدعم هيمنة الولايات المتحدة الأميركية على النفط العالمي بهدوء.

بعد أن كانت تضح كميات أقل من النفط الخام مقارنة بأكبر المقاطعات في ولاية تكساس المجاورة خلال السنوات التي سبقت وباء كورونا، شهدت مقاطعة "لي كاونتي" في نيو مكسيكو نمواً سريعاً في الإنتاج.

لقد توسع الإنتاج في هذه المنطقة بوتيرة أسرع من أي مكان آخر في الولايات المتحدة، مما جعل "لي كاونتي" أول مقاطعة تتجاوز إنتاج مليون برميل يومياً العام الماضي، وفقاً لتقرير شركة "إنفيروس" (Enverus) لبحوث الطاقة. وتتوقع شركة "نوبا لابس" لتحليلات قطاع الطاقة أن تصل مقاطعة "إيدي كاونتي" المجاورة إلى هذا المستوى القياسي من الإنتاج، البالغ مليون برميل يومياً، بحلول سبتمبر من العام المقبل.

وتشير البيانات إلى أن هاتين المقاطعتين في نيو مكسيكو شكّلتا 17% من إجمالي إنتاج النفط في الحقول البرية بالولايات المتحدة، باستثناء هاواي وألاسكا، العام الماضي. ومن المتوقع أن تتفوق في إنتاج النفط على أكبر خمس مقاطعات تليها مجتمعة قبل نهاية العقد المقبل.



على سبيل المثال، من المتوقع أن يدخل حيز الخدمة لاحقاً هذا العام حزام ناقل كهربائي بالكامل بطول 42 ميلاً، يعرف باسم "دون إكسبريس" (Dune Express)، والذي سينقل الرمال المستخدمة في عمليات الحفر بين كيرميت بولاية تكساس ونيو مكسيكو.

وفي هذا السياق، قال باركر متحدثاً عن الجانب التابع لنيو مكسيكو من حوض برميان: "كل الأمور التي كانت تشكل تحدياً في الماضي أصبحت الآن هي التي تجعل العمل هنا متميزاً. وهذه العوامل نفسها هي التي تجعلنا نفضل هذا الجانب من الحوض على الجانب الآخر".

تحديات تكلفة حفر الآبار وحررق الغاز

رغم ذلك، فإن جانب نيو مكسيكو يواجه تحدياته الخاصة. لا يزال حفر الآبار في حوض ديلاوير أكثر تكلفة، حيث يبلغ متوسط تكلفة البئر الواحدة حوالي 9.8 مليون دولار، مقارنةً بأكثر قليلاً من 8 ملايين دولار في منطقة ميدلاند، وفقاً لبيانات "إنفيروس".

هذا الفارق في التكلفة يجعل من الصعب على الشركات الصغيرة منافسة الشركات النفطية الكبرى التي تتمتع بتمويل أفضل. ومع ارتفاع التكاليف، شهدت الولاية دخول استثمارات جديدة من شركات الملكية الخاصة.

وقال لاري سكوت، عضو مجلس النواب عن ولاية نيو مكسيكو ومهندس النفط والغاز المتمرس المنتمي للحزب الجمهوري: "بلوغ تكلفة المشروع الواحد 10 ملايين دولار أو 11 مليون دولار عطل الشركات المنتجة الصغيرة والمتوسطة. يجابه الأشخاص أمثالي ممن كانوا يديرون أو ما يزالون يديرون 50 أو 60 أو 200 بئر محفورة عمودياً صعوبة في المنافسة".

وفي هذا السياق، قال أندرو باركر، نائب الرئيس الأول للعلوم الجيولوجية في شركة "ماتادور ريسورسز" (Mat-ador Resources)، متحدثاً عن نيو مكسيكو: "لأن التكوينات كانت أعمق، وأكثر سمكاً، وذات ضغط أعلى، كان من الصعب التغلب على تلك التحديات قبل 15 إلى 20 سنة".

ميزة تفضيلية

لكن ميزة تكساس التفضيلية تغيرت منذ ذلك الوقت. ورغم أن الولاية ما تزال غنية بالنفط، إلا أن عمليات استخراجها تجري بوتيرة أبطأ مع تقادم عمر أكبر حوض في نصف الكرة الغربي.

في المقابل، ما يزال في نيو مكسيكو الكثير من الأراضي غير المستغلة، حيث تم حفر حوالي ثلث حوض ديلاوير فقط، وفقاً لشركة "نوبا لابس". يقع جزء كبير من هذه الأراضي فوق طبقات متعددة من الصخور الغنية بالنفط الصخري، والتي أطلقت عليها شركات التنقيب اسم "العوائد المقدسة".

ويرى جوزيف فورن، الرئيس التنفيذي لشركة "ماتادور" أن "حوض ديلاوير أثبت أنه أفضل مكان للحفر، حيث يحتوي على 5 آلاف قدم من الخام المتراكم مع 25 طبقة منفصلة يمكن استهدافها. بينما تضم ميدلاند تكوينين أساسيين يمكن استهدافهما فعلياً مع حوالي 6 طبقات مستهدفة".

عالجت التكنولوجيا المحسنة التحديات المتعلقة باستخراج النفط في ولاية نيو مكسيكو. كما أن التطور في البنية التحتية، بما في ذلك خطوط الأنابيب ومحطات التجميع، مكّن من الوصول إلى حوض ديلاوير واستغلاله بسهولة أكثر.



ما نحتاج لفعله بصورة جوهريّة هو معرفة سبل الحصول على 13 مليار دولار. وإذا تمكنا من معرفة ذلك، وتوافر بعض الأفكار ذات الصلة، فسيمكنا ترك الوقود الأحفوري في باطن الأرض".

تقدّر ميسي كورييه، رئيسة ومديرة تنفيذية لرابطة النفط والغاز في نيو مكسيكو، أن مساهمة القطاع في خزينة الولاية كل سنة أعلى من ذلك بكثير، مقترية من 14 مليار دولار، أو 40% تقريباً من ميزانيته.

وتقول كورييه إنها تمضي وقتاً كثيراً في محاولة تثقيف سكان نيو مكسيكو حول فوائد القطاع. على سبيل المثال، نظراً لإيرادات إنتاج النفط والغاز التي تدعم الإيرادات العامة، باتت نيو مكسيكو أول ولاية في البلاد تقدم رعاية مجانية للأطفال وتعليماً جامعياً مجانياً، رغم كونها واحدة من أفقر الولايات الأميركية.

واختتمت بالقول: "إذا توقف النفط والغاز في نيو مكسيكو، فسنصبح خلال عقد دولة من دول العالم الثالث".

يتعين على شركات التشغيل في نيو مكسيكو أيضاً التعامل مع بيئة تنظيمية أكثر صرامة مقارنةً بما اعتادوا عليه في ولاية تكساس. فعلى سبيل المثال، تم حظر حرق الغاز الناتج عن عملية الحفر نهائياً في نيو مكسيكو، مما يعني أن شركات التنقيب تحتاج إلى إيجاد طرق أخرى للتخلص من الغاز الطبيعي. بالإضافة إلى ذلك، تفرض الولاية قواعد صارمة للتخلص من المياه، وهو عنصر رئيسي في إنتاج النفط، وقد ارتبط بحدوث هزات أرضية. لذا، يدرس المشرعون وشركات التشغيل جهوداً لمعالجة المزيد من مياه حقول النفط لإعادة استخدامها.

تفرض اللوائح وإنتاج النفط توازناً دقيقاً في نيو مكسيكو، وهي ولاية يهيمن علي إدارتها الديمقراطيون بصورة كبيرة، بوقت يظل فيه التغيير المناخي قضية سياسية كبيرة على المستوى الوطني للحزب. ورغم ذلك، لم تقدم نائبة الرئيس الأميركي كامالا هاريس الكثير من التفاصيل حول موقفها من النفط والغاز بصفتها مرشحة الحزب الديمقراطي في انتخابات الرئاسة. خلال حملتها الانتخابية القصيرة في عام 2019، دعت هاريس إلى حظر تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي، لكنها أشارت منذ ذلك الحين إلى أنها غيرت موقفها.

تدفق الاستثمارات

تشير مارييل ناناسي، المديرية التنفيذية لمنظمة "نيو إنرجي إيكونومي" (New Energy Economy)، وهي مجموعة مناهضة للوقود الأحفوري في نيو مكسيكو، إلى أنه إذا كانت أي ولاية مهمة لجمال الطاقة ستدرس وقف الحفر لأسباب بيئية، فستكون نيو مكسيكو "لأن قيم حب الأرض قوية للغاية هنا".

وترى ناناسي أن أكبر تحدٍ يواجهه ذلك يتمثل في المليارات من الدولارات التي يجلبها القطاع سنوياً. وقالت: "كل



اقتصاد الشرق

غيانا ترفع تقديرات النمو إلى 43% هذا العام مع زيادة إنتاج النفط

رفع الرئيس عرفان علي تقديرات النمو السنوي في غيانا إلى 42.8% من 34.8% سابقاً، حيث يتوقع "زيادة" الاستثمارات من القطاعين العام والخاص.

وقال علي يوم السبت في بث مباشر على شبكة الإنترنت إن اقتصاد البلاد نما بنسبة 49.7% في النصف الأول من عام 2024، حيث ساهم قطاع النفط به 67% من هذا النمو. وأضاف أن غيانا أنتجت ما يقدر بنحو 113.5 مليون برميل من النفط من يناير إلى يونيو، ومن المتوقع أن ينمو قطاع النفط بنسبة 56.4% هذا العام.

حول أكبر اكتشاف نفطي في العالم منذ جيل غيانا من واحدة من أدنى الدول أداءً في المنطقة إلى الأسرع نمواً في العالم لمدة عامين متتاليين. ومن المتوقع أن يتجاوز نصيب الفرد مما تنتجه الدولة الكاريبية من النفط أعلى من السعودية أو الكويت بحلول عام 2027، وهي في طريقها لتجاوز فنزويلا كثاني أكبر منتج للنفط في أمريكا الجنوبية، بعد البرازيل.

وأضاف علي خلال تصريحاته أن النمو غير النفطي بلغ 12.6% خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2024. وقال علي إن إنتاج قصب السكر انخفض بنسبة 60% في النصف الأول من العام بسبب الجفاف المطول.



هل توقعات غولدمان ساكس لأسعار النفط واقعية؟ وما سر الـ 4 دولارات؟

واشنطن) الدكتور أنس الحجى، إن بنكي غولدمان ساكس ومورغان ستانلي خرجا في يوم واحد بتقريرين، يقولان إن أسعار النفط ستخفص خلال عام 2025.

وأضاف: "عدلا توقعاتهما بشأن أسعار النفط هبوطًا لعام 2025، وهذا تسبب في هزة بالسوق، وأسهم اليوم في تخفيض الأسعار، وذلك بسبب خروج تقرير من بنكين منفصلين يتوافقان على الفكرة نفسها".

وتابع: "مشكلتي مع البنكين ليست في توقعات هبوط الأسعار، ولكن في السبب والتسويغ لهبوط الأسعار، إذ إن تقرير غولدمان ساكس يحتوي على مجموعة من الأخطاء التي لا يقع فيها طالب جامعي، الأمر الذي وصل إلى مرحلة صارت فيها هذه التقارير مزعجة جدًا".

وضرب الدكتور أنس الحجى مثالاً بتحالف أوبك+، الذي يضم 23 دولة، وبناء على الاتفاق يجتمع وزراء هذه الدول مرتين سنويًا، ويقررون خطط الإنتاج، وهناك لجنة مراقبة السوق التي تجتمع كل شهرين، وتضم مجموعة من الوزراء لديهم صلاحية تغيير سياسة التحالف، إذا لزم الأمر.

ولفت إلى أن المشكلة في تقرير غولدمان ساكس، الذي يفترض أنه متخصص في مجال النفط والطاقة، أن هناك 23 دولة، بينها 8 دول وأحيانًا 9، حسب دولة معينة ستدخل معها أم لا، قررت خفض إنتاج النفط طوعًا مرتين.

يصدر بنكا غولدمان ساكس ومورغان ستانلي تقارير تحمل كثيرًا من التوقعات بشأن أسعار النفط المرتقبة وحركة الأسواق وغيرها، ويتقرب كثير من المؤسسات الإعلامية والخبراء هذه التقارير، على الرغم من أنها كثيرًا ما لا تطابق الواقع.

ويرى مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن)، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجى، أن البنكين من أكبر البنوك الاستثمارية في العالم، ويصدران تقارير كثيرة يهتم بها الإعلام، بغض النظر عما إذا كانت هذه التقارير صحيحة أم لا.

جاء ذلك خلال حلقة من برنامج "أنسيات الطاقة"، قدمها الدكتور أنس الحجى عبر منصة "إكس" (تويتر سابقًا)، بعنوان "أسواق النفط بين إنتاج ليبيا وتوقعات غولدمان ساكس وإكسون موبيل"، ورصد خلالها التقارير الخاصة بأسعار النفط.

وقال إن تاريخ غولدمان ساكس -تحديدًا- في مجال النفط سيئ جدًا، إذ إن هذا البنك هو من توقع خيراؤه وصول أسعار النفط إلى 300 دولار، ثم قالوا ستصل إلى 250 دولارًا، ثم 200 دولار، ثم 180 دولارًا، ولم يحدث أي من ذلك.

تقريران بشأن أسعار النفط
قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرها



تعويض من هذه الدول عن الزيادات السابقة، ومن ثم فإن ما ستزيده أوبك سيكون بسيطًا جدًا، ولا يخفّض أسعار النفط بهذه الصورة".

ولكن، بحسب الدكتور أنس الحجري، هناك مشكلة أكبر، وهي أن تقرير غولدمان ساكس زعم دون وجود أي دليل، ولو حتى صغيرًا، أن هناك محاولة من جانب تحالف أوبك+ لمعاقبة دول خارج أوبك على زيادة الإنتاج، عن طريق إعادة هذه التخفيضات بداية من أول أكتوبر/تشرين الأول 2024.

وتابع: "هذا كلام عجيب، لأنه لا أحد تحدث عن الموضوع، ولا يوجد أي دليل على هذا الكلام، والمضحك في الأمر أن الكمية قليلة جدًا، لدرجة أنها لا تمثل أي عقوبة، ولكنهم عدّوها عقوبة، وهذا كلام غير منطقي على الإطلاق".

وأردف: "إذا كان خبراء غولدمان ساكس يفهمون موضوع العقوبات تاريخيًا في أسواق النفط، ودرسوا تاريخ النفط، لعرفوا أن هناك عقوبات حدثت سابقًا، عندما وقع الخلاف مع روسيا في مارس/آذار 2020، وقررت موسكو الإنتاج بكامل طاقتها الإنتاجية، بعدها ردت السعودية بالإنتاج بكامل طاقتها، فانخفضت أسعار النفط بأكثر من 30 دولارًا".

ولفت إلى أن غولدمان ساكس يتحدث عن انخفاض بقيمة 4 دولارات في أسعار النفط، متسائلًا: هل هناك عقاب بقيمة 4 دولارات؟ ليوضح أنه "بالعودة إلى عام 2015، كان التخفيض 60 دولارًا، اليوم يرون أن 4 دولارات عقوبة، لذلك فالأمر مزعج، وهناك كثير من التفاهات بهذا التقرير".

وأوضح أن هذه الدول الـ 8 اجتمعت منذ مدة وقررت أنه بما أن الطلب على النفط يزيد، وهناك زيادة خلال الربع الرابع، فستبدأ بإلغاء هذه التخفيضات تدريجيًا، ابتداء من أول الربع الرابع، في أكتوبر/تشرين الأول 2024.

وأردف: "هذه الدول الـ 8 ستزيد إنتاج النفط بداية من 1 أكتوبر/تشرين الأول المقبل، في محاولة لإلغاء موضوع التخفيضات الطوعية الأولى أو إنهاؤها، التي يبلغ حجمها نحو 2.2 مليون برميل يوميًا من النفط الخام".

وقال إن الخبراء في غولدمان ساكس لم يعرفوا الفرق بين أوبك+ والمجموعة التي أجرت تخفيضات طوعية، وهو أمر مزعج، لأن خفض الطوعي لا علاقة له بالتحالف، وحتى إذا اجتمع أوبك+ رسميًا لا يمكنه الحديث في هذا المجال، لأن هذه الدول اتخذت القرار بحريتها.

المشكلة الثانية، وفق الدكتور أنس الحجري، هي أن البنك يقول إن زيادة أوبك+ للإنتاج ستؤدي إلى تخفيض أسعار النفط وزيادة العروض، ولكن الإشكالية هنا أن الزيادة تدريجية، وستعود الـ 2.2 مليون برميل على مدار عام، من بداية أكتوبر/تشرين الأول 2024 حتى سبتمبر/أيلول 2025.

توقعات غولدمان ساكس المغلوطة
قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجري، إن هناك زيادات تدريجية في إنتاج النفط، ومن ضمن هذه الزيادات أن هناك دولًا تجاوزت حصصها الإنتاجية في الماضي، منذ بداية عام 2024، وهي روسيا والعراق وقازاخستان.

وأضاف: "هذه الدول وعدت بأنها ستعوّض عن هذه الزيادات، فإذا زادت أوبك الإنتاج في أكتوبر/تشرين الأول فسيكون هناك حسم من هذه الكميات، التي هي

شكراً.